

ملخص بإجراءات استطلاع مرئيات العموم ولقاء المائدة المستديرة بشأن اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩) والدراسة المتعلقة بذلك

ووفقاً لـ"إجراءات متابعة التطورات في المعايير الدولية، والرد على التساؤلات، والمواضيع التي لم تعالجها المعايير الدولية" من لائحة عمل مجلس معايير المحاسبة المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة، فإن التحديثات على المعايير الدولية يتم إخضاعها للإجراءات الآتية:

أ- الإجراءات التنفيذية للتعامل المستقبلي مع تحديثات المعايير الدولية:

١. تنظر اللجنة التنفيذية لمجلس معايير المحاسبة وبشكل دوري في التحديثات التي تتم على المعايير الدولية.
٢. تعد اللجنة التنفيذية بشكل دوري وبحسب الحاجة مذكرة بالتحديثات على المعايير الدولية، متضمنة رأي تلك اللجنة في اعتماد تلك التحديثات.
٣. ينظر مجلس معايير المحاسبة في تلك التعديلات وتأخذ قرارها باعتمادهما وفقاً لما يلي:
 - أ. فيما يتعلق بالتحسينات الدورية على المعايير والتعديلات المحدودة، يتخذ المجلس قراره باعتماد تلك التحديثات بعد النظر في توصية اللجنة التنفيذية.
 - ب. فيما يتعلق بالمعايير الدولية الجديدة أو التعديلات الجذرية على المعايير القائمة يتم تطبيق الإجراءات الآتية:
 ١. يصدر مجلس معايير المحاسبة توصية مبدئية حول المعيار وما قد يلزم له من متطلبات أو إفصاحات إضافية.
 ٢. قد يرى المجلس عقد لقاء مائدة مستديرة لناقش المعيار الجديد أو التعديلات الجوهرية التي تمت عليه وفقاً لدرجة التعقيد في المعيار الجديد.
 ٣. يتم عرض توصية المجلس على موقع الهيئة لطلب اقتراحات ذوي الاهتمام.
 ٤. يعتمد المجلس المعيار الجديد أو التحديثات الجوهرية مع أي متطلبات أو إفصاحات إضافية قد تراها مناسبة للبيئة المحلية.
 ٥. يتم تحديث "وثيقة اعتماد المعايير الدولية" بقرار المجلس، ويبلغ بها الجهات الإشرافية، وعموم ذوي الاهتمام.

وفقاً لهذه الإجراءات التنفيذية فقد سبق أن أوصى مجلس معايير المحاسبة في تاريخ: ٢٩/٣/١٤٤٦هـ، الموافق ٢٠٢٤/١٠/٢٠م مبدئياً باعتماد المعيار بناءً على ما أوصت به لجنته التنفيذية بعد دراستها للمعيار في ضوء البيئة المحلية وترجمته إلى اللغة العربية، وقرر المجلس أيضاً نشر المعيار والتوصية المبدئية التي توصل لها المجلس بشأن اعتماد المعيار لاستطلاع مرئيات العموم بالإضافة إلى التواصل المباشر مع الجهات الإشرافية والجهات ذات الصلة، كما عقد المجلس لقاء مائدة مستديرة بتاريخ ١٤٤٦/٦/٣هـ الموافق ٢٠٢٤/١٢/٤م لمناقشة متطلبات المعيار، شارك فيها نخبة من ذوي الاختصاص والأعضاء الأساسيين في الهيئة وممثلو الجهات الإشرافية والجهات ذات الصلة (وزارة التجارة، وهيئة السوق المالية، والبنك المركزي السعودي، وهيئة الزكاة والدخل والجمارك، واتحاد الغرف التجارية).

وفيما يلي ملخص لنتائج استطلاع مرثيات العموم بشأن المعيار ومخرجات لقاء المائدة المستديرة:

١. استطلاع مرثيات العموم

دعت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (الهيئة) بناءً على قرار مجلس معايير المحاسبة العموم للمشاركة في استطلاع المرثيات بشأن اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩) وذلك من خلال تعبئة النموذج المعد لذلك الغرض (انظر الملحق رقم (١)). حيث نشرت الهيئة الدعوة للمشاركة في استطلاع مرثيات العموم بشأن اعتماد المعيار الدولي للتقرير (١٩) على موقعها الإلكتروني الرسمي وكذلك وجهت خطابات دعوة خاصة لمجموعات أصحاب المصلحة والمهتمين للمشاركة في استطلاع المرثيات؛ حيث تم توجيه خطابات دعوة إلى الأعضاء الأساسيين في الهيئة، والجهات الإشرافية والجهات ذات الصلة (وزارة التجارة، وهيئة السوق المالية، والبنك المركزي السعودي، وهيئة الزكاة والدخل والجمارك واتحاد الغرف التجارية). وقد أتاحت الهيئة المعيار لاستطلاع لعموم خلال الفترة من (١٢ / ٤ / ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٠٢٤/١٠/١٥ م) إلى (١٢ / ٥ / ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٠٢٤/١١/١٤ م).

خلال فترة استطلاع مرثيات العموم بشأن اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩)، ورد إلى الهيئة مجموعة من المرثيات من مختلف المهتمين، ويمكن تخليصها في الجدول التالي:

م	بيان	العدد	النسبة
١	إجمالي المرثيات* الواردة	٢٠	١٠٠%
٢	المرثيات الواردة من معدي القوائم المالية (الشركات)	١٦	٨٠%
٣	المرثيات الواردة من مراجعي الحسابات (مكاتب المحاسبة)	١	٥%
٤	المرثيات الواردة من آخرين (مثل الجهات الرقابية والباحثين)	٣	١٥%
٥	المرثيات المؤيدة لاعتماد المعيار	٢٠	١٠٠%
٦	المرثيات غير المؤيدة لاعتماد المعيار	٠	٠%
٧	المرثيات الواردة بدون ملاحظات** تفصيلية	١٩	٩٥%
٨	إجمالي الملاحظات التفصيلية الواردة	٥	١٠٠%
٩	الملاحظات الواردة بشأن الترجمة	١	٢٠%
١٠	الملاحظات الواردة بشأن التعديلات المقترحة لاعتماد المعيار محلياً	٠	٠%
١١	الملاحظات الواردة بشأن عدم وضوح المتطلبات	١	٢٠%
١٢	الملاحظات الواردة بشأن المفاهيم والمصطلحات	١	٢٠%
١٣	ملاحظات ومقترحات لتحسين تطبيق المعيار محلياً	٢	٤٠%

* المرثيات يعبر عن الرأي الوارد من الجهة وقد يحتوي عدد من الملاحظات.
** المسائل التفصيلية التي لاحظتها الجهات التي قدمت المرثيات بشأن المعيار.

وقد قامت الإدارة التنفيذية للمعايير المهنية واللجنة التنفيذية لمجلس معايير المحاسبة بدراسة المرثيات الواردة بشأن اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩). وفيما يلي تفاصيل دراسة المرثيات الواردة:

أ. المرثيات الواردة بدون ملاحظات تفصيلية:

م	الجهة	الفقرات ذات العلاقة	الملاحظات	نص التعديل	التعليق على الملاحظات	تعليق على المسائل المتعلقة بالترجمة
1	بنك	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
3	غرفة تجارية	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
4	غرفة تجارية	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
5	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
6	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
7	شركة تمويل	ملاحظة عامة	لا ينطبق المعيار على الشركة.	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
8	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
9	شركة تمويل	ملاحظة عامة	لا ينطبق المعيار على الشركة.	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
10	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
11	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
12	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
13	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
14	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
15	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
16	شركة تمويل	لا يوجد ملاحظات	لا يوجد ملاحظات	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
17	شركة تمويل	ملاحظة عامة	لا ينطبق المعيار على الشركة.	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
18	شركة تمويل	ملاحظة عامة	لا ينطبق المعيار على الشركة.	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

ب. المرئيات الواردة المشتمة على ملاحظات تفصيلية:

ب/١ الملاحظات الواردة بشأن الترجمة:

م	الفقرات ذات العلاقة	الملاحظات	التعليق على الملاحظات
١	ملاحظات بشأن ترجمة بعض المصطلحات	بعض المصطلحات ترجمت بشكل حرفي وليس اصطلاحاً، مثل: - Simplified Disclosures، تُرجمت إلى "الإفصاحات المبسطة"، وقد يكون الأفضل استخدام "إفصاحات مختصرة" أو "إفصاحات بديلة" لتوضيح المعنى. - هناك عدم اتساق في استخدام بعض المصطلحات عبر النصوص، مثل "Materiality"؛ تُرجمت إلى "الأهمية النسبية" في بعض المواضع، بينما يمكن أن تظهر بصيغيات أخرى مثل "المادية" أو "الجوهرية".	مصطلح "الإفصاحات المبسطة" غير وارد في المعيار. ومصطلح "الأهمية النسبية" ترجمته موحدة في جميع المواضع التي ورد فيها وهو مصطلح مستقر في المعايير.

ب/٢ الملاحظات الواردة بشأن عدم وضوح المتطلبات:

م	الفقرات ذات العلاقة	الملاحظات	التعليق على الملاحظات
1	٥، ١٣، و٦	<ul style="list-style-type: none"> قد يؤدي هذا التبسيط إلى نقص المعلومات الجوهرية التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية، مما قد يؤثر على عدالة القوائم المالية إذا لم يتم الإفصاح عن معلومات مهمة بشكل كافٍ. الاعتماد على معايير أخرى (مثل إذا كانت المنشأة تطبق معايير مثل IFRS 8 أو IFRS 17، فإنها ملزمة بتطبيق جميع متطلبات الإفصاح في تلك المعايير)، التداخل بين متطلبات المعيار ١٩ ومتطلبات الإفصاح الأخرى قد يخلق تعقيداً عملياً في الالتزام بالإفصاحات المطلوبة. المعيار ينص على أنه إذا كانت المعلومات الناتجة عن الإفصاح غير ذات أهمية نسبية، فلا يلزم تقديمها (الفقرة ٥). تقدير الأهمية النسبية قد يكون صعباً عملياً، وقد يؤدي إلى اجتهادات مختلفة بين الشركات والمراجعين، مما يؤثر على الاتساق والعدالة في الإفصاح. 	الملاحظات والحلول المقترحة بشأنها لا تتعلق بشكل مباشر بنص المعيار أو متطلباته بقدر ما تتصل بالتطبيق العملي لمتطلبات المعيار والتحديات المتصلة بذلك، كما تشير الحلول المقترحة إلى عدد من المقترحات العملية للتعامل مع التحديات المشار إليها في الملاحظات التي لا تتعلق بنص المعيار ومتطلباته.

	<ul style="list-style-type: none"> • المعيار يسمح للمنشأة باختيار تطبيقه أو التراجع عن هذا الاختيار (الفقرة ١٣). الانتقال المتكرر بين المعايير قد يؤثر على اتساق القوائم المالية ويصعب على المستخدمين مقارنة الأداء عبر الفترات المالية. • المعيار يلزم المنشأة بتقديم إفصاحات إضافية إذا كانت الإفصاحات المحددة غير كافية لفهم المركز المالي وأداء المنشأة (الفقرة ٦). تحديد مدى الحاجة إلى إفصاحات إضافية قد يكون صعباً ويتطلب حكماً مهنيّاً دقيقاً لضمان عدالة القوائم المالية. <p>وللتغلب على هذه التحديات نقترح:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعداد دليل محاسبي داخلي لتطبيق معيار IFRS 19. وتقييم الأهمية النسبية للإفصاحات. - التنسيق المستمر مع المراجعين الخارجيين لضمان الالتزام بالمعايير. - تقديم الإفصاحات الإضافية عند الحاجة لتعزيز الشفافية. - توحيد السياسات المحاسبية داخل المجموعة (الأم والتابعة) لتجنب التباين. - الاستعانة بمكاتب استشارية متخصصة في المعايير الدولية. - تنظيم برامج تدريبية مستمرة للفرق المحاسبية. 		
--	--	--	--

ب/٣ الملاحظات الواردة بشأن المفاهيم والمصطلحات:

التعليق على الملاحظات	الملاحظات	الفقرات ذات العلاقة	م
<p>الملاحظات الواردة عامة ولا تتعلق بنص المعيار ومتطلباته بقدر ما هي أكثر صلة بالتطبيق العملي والتحديات التي ترتبط بتطبيق متطلبات المعيار المكتوبة وفق أساس المبادئ؛ حيث إن المعيار يتطلب من المعد للقوائم المالية ممارسة الحكم المهني (الاجتهاد المبني على الخبرة المهنية المختصة) لتحديد مدى ملائمة تطبيق المعيار أو اختيار تطبيق المعيار من عدمه أو تقدير الأهمية النسبية أو</p>	<p>- الإفصاحات المبسطة (Simplified Disclosures)؛ • قد يكون من الصعب فهم الحدود الفاصلة بين الإفصاحات المطلوبة والمبسطة، خاصة في ظل وجود متطلبات إفصاح من معايير أخرى.</p> <p>- الأهمية النسبية (Materiality)؛ • تقدير الأهمية النسبية للإفصاحات قد يكون معقداً، حيث يعتمد على الحكم المهني وقد يختلف بين الشركات والمراجعين.</p> <p>- تطبيق المعيار على المنشآت التابعة فقط (Accountability Subsidiaries without Public)؛ • تحديد ما إذا كانت المنشأة تندرج تحت تعريف "عدم المساءلة العامة" قد يكون غير واضح في بعض الحالات.</p> <p>- التداخل مع معايير أخرى (Interaction with Other Standards)؛ • المعيار يشير إلى تطبيق الإفصاحات في معايير أخرى</p>	ملاحظات بشأن بعض المصطلحات	١

<p>تحديد مدى انطباق تعريف "المنشأة ذات المساءلة العامة" أو المعرفة بمتطلبات المعايير الأخرى ذات الصلة التي يشير إليها المعيار.</p> <p>وفيما يتعلق بالملاحظات المتعلقة بالمصطلحات، فهي غير محددة بشكل واضح؛ حيث لم يظهر وجه الإشكال في تلك المصطلحات خصوصاً وجانب هام منها عبارة عن مصطلحات مستقرة الاستخدام في المعايير المهنية في مجال المحاسبة والمراجعة مثل "الأهمية النسبية" و"منشآت المساءلة العامة".</p> <p>وفيما يتعلق بمسألة "الإرباك" المرتبط بالانتقال من تطبيق المعيار إلى عدم تطبيق المعيار أو العكس، فإن مما يجب مراعاته أن هدف المعيار هو التبسيط وتخفيض التكاليف على المنشآت المعدة للقوائم المالية، وعليه فإن المنشأة هي من ستختار تحمل التكلفة للإفصاح المعقد المتطلب في المعايير أو تطبيق الإفصاحات المبسطة في المعيار، إلا أنه في نفس الوقت عالج المعيار مسألة التنقل بين تطبيق وعدم تطبيق المعيار في الفقرات (١٣-١٦) من المعيار؛ من خلال متطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات المقارنة.</p>	<p>مثل IFRS 8 و IFRS 17، مما يتطلب فهم التداخل وكيفية تطبيق الإفصاحات بشكل متكامل.</p> <p>- الانتقال بين المعايير (Electing or Revoking the standards)؛ • اختيار تطبيق المعيار أو التراجع عنه وتقديم المقارنات المالية المطلوبة قد يسبب إرباكاً، خاصة فيما يتعلق بالانتقال بين متطلبات الإفصاح المختلفة.</p> <p>- اختبار تطبيق المعيار أو التراجع عنه؛ • المنشأة يمكنها اختيار تطبيق المعيار في فترة معينة والتراجع عنه في فترات لاحقة (الفقرة ١٣).</p> <p>- الإفصاحات المبسطة مقابل الإفصاحات الكاملة؛ • يسمح المعيار باستخدام إفصاحات مبسطة بدلاً من الإفصاحات الكاملة المطلوبة في معايير أخرى.</p> <p>- إعداد القوائم المالية الموحدة أو المنفردة؛ • يمكن للمنشآت الاختيار بين إعداد قوائم مالية موحدة أو منفصلة وفقاً لشروط معينة (الفقرة ٧).</p> <p>- تقدير الأهمية النسبية للإفصاحات؛ • المعيار يسمح للمنشأة بتحديد الإفصاحات غير ذات الأهمية لتجنب تقديمها (الفقرة ٥).</p> <p>- المساءلة العامة (Public Accountability)؛ • المصطلح يشير إلى المنشآت التي تتداول أدواتها المالية في الأسواق العامة أو تحتفظ بأصول نيابة عن أطراف خارجية. قد يكون فهم هذا المصطلح وتحديد نطاقه محلياً غير واضح، خاصة فيما يتعلق بالشركات غير المدرجة.</p> <p>- الإفصاحات المبسطة (Simplified Disclosures)؛ • يشير إلى متطلبات الإفصاح البديلة عن الإفصاحات الكاملة في معايير أخرى. وقد يكون من الصعب تحديد طبيعة الإفصاحات المبسطة وحدودها.</p> <p>- الأهمية النسبية (Materiality)؛ • يشير إلى المعلومات التي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية. وتقدير الأهمية النسبية قد يختلف بين المنشآت ويتطلب فهماً دقيقاً.</p> <p>- الانتقال بين المعايير (Electing or Revoking the standards)؛ • يشير إلى اختيار المنشأة تطبيق المعيار أو التراجع عنه في فترات مختلفة. وقد يكون المصطلح غير واضح فيما يتعلق بالالتزامات المرتبطة بهذا القرار.</p> <p>- المنشآت التابعة (Subsidiaries)؛ • يشير إلى المنشآت التي تسيطر عليها منشأة أم. وقد يتطلب توضيحاً إضافياً في السياق المحلي لتعريف السيطرة والإفصاحات المطلوبة.</p> <p>الحلول المقترحة:</p> <p>- هذه المفاهيم قد تحتاج إلى توضيحات إضافية أو إرشادات محلية من ذوي الاختصاص لتسهيل فهمها وتطبيقها بشكل</p>
--	--

	<p>صحيح.</p> <p>- فيما يتعلق باختيار تطبيق المعيار والتراجع عنه؛ الحد من هذه المرونة لضمان اتساق التقارير المالية بين الفترات المحاسبية .</p> <p>- فيما يتعلق بالإفصاحات المبسطة مقابل الإفصاحات الكاملة؛ وضع ضوابط أكثر تحديداً لتحديد متى يمكن استخدام الإفصاحات المبسطة لضمان تقديم معلومات كافية للمستخدمين.</p> <p>- فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة أو المنفردة، تشجيع إعداد القوائم الموحدة لتعزيز الشفافية وتوفير صورة شاملة عن المركز المالي.</p> <p>- فيما يتعلق بتقدير الأهمية النسبية، توفير إرشادات محلية أكثر وضوحاً حول كيفية تقدير الأهمية النسبية لتجنب التباين في التطبيق.</p> <p>- بعض المصطلحات تحتاج إلى توضيح أو تكييف محلي لضمان فهمها وتطبيقها بشكل صحيح وفقاً للوائح والمعايير السعودية.</p>		
--	---	--	--

ب/ ٤ ملاحظات ومقترحات لتحسين تطبيق المعيار محلياً:

م	الفقرات ذات العلاقة	الملاحظات	التعليق على الملاحظات
١	بعض المقترحات والملاحظات للمساهمة في تحسين التطبيق أو لفهم للمعيار	<p><u>الملاحظة والمقترحات:</u></p> <p>١. إعداد دليل إرشادي محلي:</p> <p>٥ إعداد دليل تفسيري محلي يتضمن شرحاً وافياً لمتطلبات المعيار وتطبيقاته في السياق السعودي، مع أمثلة عملية.</p> <p>٢. توضيح المصطلحات والمفاهيم:</p> <p>٥ تقديم تعريفات دقيقة للمصطلحات المستخدمة في المعيار، مع ربطها بالمفاهيم المحلية لضمان فهم موحد.</p>	<p>تحرص الهيئة بعد اكتمال اجراءات اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي في المملكة على توفير الصيانة المناسبة للمعايير من خلال إصدار الإرشادات التي تتطلبها الحاجة وتطوير البرامج التدريبية بما يساهم في تغطية متطلبات المعايير المعتمدة وكذلك توفير قناة للاستفسارات المهنية تجيب من خلالها الهيئة ممثلةً بمجالس المعايير المهنية المستقلة عن الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بمتطلبات المعايير والتحديات التي تواجه المستفيدين عند التطبيق العملي لمتطلبات المعايير.</p>

	<p>٣. توحيد الترجمة: ٥ مراجعة الترجمة وتوحيد استخدام المصطلحات المحاسبية بما يتماشى مع المعايير الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. ٤. التوعية والتدريب: ٥ تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين لتوضيح متطلبات المعيار وتحدياته. ٥. التنسيق مع الجهات التنظيمية: ٥ التنسيق مع هيئة السوق المالية لضمان توافق متطلبات الإفصاح مع الأنظمة واللوائح المحلية.</p>		
<p>يتسق مع مرئيات المجلس بشأن اعتماد المعيار بدون أي تعديلات.</p>	<p>تأييد اعتماد المعيار بدون تعديلات واقتراح أن تتم عملية الاعتماد بشكل سريع لتمتكن المنشآت من التطبيق المبكر للمعيار بالنسبة للقوائم المالية لعام ٢٠٢٤</p>	<p>ملاحظة عامة</p>	<p>2</p>

٢. لقاء المادة المستديرة لمناقشة المعيار الدولي الجديد (المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩):

وجهت الهيئة الدعوة إلى أصحاب المصلحة والمهتمين: الأعضاء الأساسيين بالهيئة والجهات الإشرافية والجهات ذات الصلة (وزارة التجارة، والبنك المركزي السعودية، وهيئة السوق المالية، وهيئة الزكاة والدخل والجمارك واتحاد الغرف التجارية) لحضور لقاء المائدة المستديرة الذي عقدته الهيئة عن بعد بتاريخ ١٤٤٦/٦/٣ هـ الموافق ٢٠٢٤/١٢/٤م وذلك بغرض استعراض ومناقشة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩. وقد حضر الاجتماع خبيران فنيان من الفريق الفني التابع لمجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB) وذلك لبيان متطلبات المعيار الجديد وتبسيط الضوء على أسس الاستنتاج التي انطلق منها المجلس في النظر في المسائل التي اشتمل عليها المعيار. ويقدم الجدول التالي إحصائية بحضور لقاء المائدة المستديرة:

العدد	الحضور
٦	أعضاء مجلس معايير المحاسبة
٦	أعضاء مجالس المعايير المهنية بالهيئة بخلاف أعضاء مجلس معايير المحاسبة
٧٥	عموم الحاملين للعضوية الأساسية في الهيئة
٢	ممثلي وزارة التجارة
٢	ممثلي البنك المركزي السعودي
٢	ممثلي هيئة السوق المالية
٥	ممثلي هيئة الزكاة والدخل والجمارك
٦	أعضاء مجلس المحاسبة
٤	أعضاء الإدارة التنفيذية للمعايير المهنية بالهيئة
٢	ممثلي مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي – مجلس المعايير الدولية للمحاسبة
١٠٤	إجمالي عدد الحضور

افتتح اللقاء سعادة رئيس مجلس معايير المحاسبة (أ. جهاد محمد العمري)، ثم قدم سعادة المدير التنفيذي للمعايير المهنية بالهيئة (د. عبدالرحمن بن محمد الرزين) للقاء مرحباً بالحضور وبالخيرين الفنيين التابعين لمجلس المعايير الدولية للمحاسبة مبيناً بأن اللقاء يهدف إلى التعريف بمحتوى المعيار الدولي الجديد (المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩) ومناقشة أي اعتبارات أو مسائل بحاجة إلى الأخذ في الاعتبار ضمن إجراءات اعتماد المعيار في المملكة العربية السعودية، وفي نهاية حديثه أكد على أن الهيئة ترحب بأي مرئيات بشأن المعيار من خلال القنوات الرسمية المخصصة لذلك.

استعرض الخبيران التابعان للفريق الفني التابع لمجلس المعايير الدولية للمحاسبة محتوى المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩) مركزين على المحاور التالية:

- لمحة عامة عن المعيار؛ أسباب قيام المجلس بتنفيذ المشروع وأهداف المعيار وأبرز ملامحه
 - موضوع نطاق تطبيق المعيار (اختيار تطبيق المعيار والمنشآت التي يمكن لها تطبيق المعيار)
 - موضوع كيفية تطبيق المعيار ومتطلبات الإفصاح (مبادئ تخفيف الإفصاح)
 - موضوع ارتباط المعيار بمتطلبات الإفصاح في المعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى
 - موضوع الانتقال من وإلى تطبيق المعيار وتاريخ سريان تطبيق المعيار
- وخلال استعراض محتوى المعيار، أتيح المجال للحضور بطرح الأسئلة والمرئيات بشأن المسائل المعروضة من المعيار، وقد ركزت مداخلات الحضور واسئلتهم على استيضاح بعض المتطلبات التي استعراضها من المعيار.
- وفي نهاية اللقاء، قدم سعادة رئيس وأعضاء مجلس معايير المحاسبة والمدير التنفيذي للمعايير المهنية بالهيئة الشكر والامتنان لخبراء مجلس المعايير الدولية للمحاسبة على المشاركة في أعمال الورشة وكذلك قدموا شكرهم وتقديرهم للحضور من أصحاب المصلحة والمهتمين على مشاركتهم في الورشة ودعوتهم إذا ما كان لهم أي مرئيات متعلقة بالمعيار بالأيتوانوا عن تقديمها إلى المجلس من خلال القنوات الرسمية المخصصة لذلك بالهيئة.

الملحق رقم (١)

نموذج تعليق ذوي الاهتمام على المعايير الدولية

تعليمات لاستخدام النموذج:

أولاً: نرجو التفضل باستخدام هذا النموذج، وإرساله للهيئة في موعد لا يتجاوز ١٢/٠٥/١٤٤٦هـ، الموافق ٢٠٢٤/١١/١٤م، وذلك عبر البريد الإلكتروني (osama@socpa.org.sa).

ثانياً: نأمل أن تقوموا بعرض وجهة نظركم حول هذه الإصدارات المنشورة في موقع الهيئة وفقاً للمحاور الآتية:

١. هل في الإطار ما يتعارض مع الأحكام الشرعية؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٢. هل في الإطار ما يتعارض مع الأنظمة واللوائح؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٣. هل في الإطار ما يصعب تطبيقه عملياً بصورة تؤثر على عدالة القوائم المالية؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٤. هل في الإطار مفاهيم تحتاج إلى تغيير أو تكييف للبيئة المحلية؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٥. هل في الإطار مفاهيم يصعب فهمها؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٦. هل في الإطار بدائل متعددة مسموح بها، ويقترح الحد منها؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٧. هل في الإطار مصطلحات غير واضحة أو مهمة؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٨. هل توجد ملاحظات على الترجمة؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق
٩. هل لديك أي اقتراحات أو ملاحظات أخرى؟
لا يوجد () نعم يوجد () من فضلك سجل ملاحظاتك واقتراحاتك باستخدام النموذج المرفق

ملاحظات على معايير المحاسبة الدولية بغرض تطبيقها في المملكة

(أضف أسطر أخرى بحسب الحاجة)

اسم المشارك:

رقم الفقرة	شرح الملاحظة	الحلول المقترحة